المشهد الثالث
تجديد الجماعة القبطية

تصاعد الأزمات ذات الطبيعة الطائفية يدفعنا لإعادة النظر فى الملف القبطى، أوراقه وآلياته ووسائله، ومنهج العمل والغايات. وكثير من الخطابات القبطية يركز على موقف الدولة أو الأكثرية، ورغم أهمية المواقف المحيطة بالشأن القبطى، إلا إنها لا تحد من أهمية الموقف القبطى نفسه؛ بل نزعم أن موقف أى جماعة فرعية من الجماعات المشكِّلة للأمة يكون له دور أساسى فى تحديد موضع هذه الجماعة فى سياقها العام، ويحدد أيضا تاريخ دورها الخاص والعام. فإذا بحثنا عن موقف الأمة من جماعة من جماعاتها، سنجد أنه موقف تفاعلى، لا يتوقف فقط على مواقف الأكثرية، ولكنه يلتحم ويتأثر ويتفاعل مع موقف الجماعة الفرعية.

من جانب آخر ـ وفى الشأن القبطى على وجه التحديد ـ علينا أن نبحث عن المبادرات القبطية، والمواقف القبطية. فالأقباط جماعة أصلية تشكل جزءا مركزيا من تاريخ الجماعة المصرية، وجزءا أصيلا من التاريخ العربى الإسلامى. وقد قامت الجماعة القبطية مع غيرها من جماعات

المسيحيين العرب بدور حضارى وتاريخى مؤثر على مجمل أوضاع الأمة. لهذا نرى أن المبادرات القبطية لها دور مركزى فى تحديد أوضاع الأقباط، كما أنها تؤثر على مجمل تاريخ الأمة. وعليه نسأل أنفسنا عن موقف الأقباط من الشأن القبطى الخاص، والذى يحدد بدوره موقف الأقباط من الشأن العام للأمة. ونرى أن الوقت قد حان، وربما تأخرنا بعض الوقت كى نؤسس موقفا قبطيا جديدا، يساهم فى تجديد الدور التاريخى للأقباط فى أمتهم.

الكنيسة القبطية

من تاريخ الجماعة القبطية نرى تعدد الأطر التى تحرك الأقباط من خلالها، من جمعيات قبطية، وجماعات الأعيان وكبار القبط وغيرها. أما منذ الربع الأخير من القرن العشرين، فنجد أن الفعل القبطى قد نحصر فى إطار الكنيسة، ونرى أن هذا الموقف مثل أحد المشكلات التى حدت من الدور القبطى، وأثرت على تنوعه ومرونته وتعدد سبله وأطروحاته. وعلينا أولا التأكيد على الدور المركزى للكنيسة القبطية، سواء فى تاريخ الأمة، أو تاريخ الجماعة المصرية، أو تاريخ الجماعة القبطية. وهذا الدور شمل الشأن الدينى، والفكر الدينى، والحفاظ على العقيدة، كما شمل الرأى المسيحى الأخلاقى العام، الذى حدد الموقف العام للكنيسة كمؤسسة تحمى مصلحة الجماعة المصرية ككل. وسيبقى للكنيسة القبطية موضعها المركزى، وعلينا جميعا أن نحمى هذا الموضع التاريخى.

ونؤكد ثانيا أن قضية الإصلاح الكنسى والتى طرحت منذ القرن التاسع عشر لها وضعية مختلفة عن مسألة الشأن القبطى الاجتماعى والسياسى والثقافى. نعنى بهذا الفترات التى شهدت محاولات للإصلاح الكنسى من خارج الكنيسة، والتى تمثلت فى حركة المجلس الملى المدعومة من كبار القبط، ومحاولتهم لتحديد دور رجال الدين فى عملية الإدارة والإصلاح الكنسى، ثم محاولة جماعة الأمة القبطية لإصلاح الكنيسة من الخارج، وقد كانت الجماعة مؤسسة اجتماعية. تلك المحاولات نراها مرحلة تاريخية لم يكتب لها النجاح، ونرى فى الحقيقة أن التيار الذى دعا لإصلاح الكنيسة من الداخل هو الذى حقق الإصلاح فى النهاية.

ونؤكد أن جيل الرهبان المثقف - والذى بدأ الرهبنة فى أربعينيات القرن العشرين، ومنهم قداسة البابا شنودة الثالث - حمل رؤية الإصلاح من الداخل، ورأى أن الإصلاح يبدأ بالرهبنة، لأنها الطريق التاريخى للإدارة الكنسية. وقد بدأ الإصلاح على يد الأساقفة الشباب فى عهد البابا كيرلس السادس واستمر مع وصول البابا شنودة الثالث إلى الكرسى البابوى. وأكدت هذه التجربة أن محاولات الإصلاح من الخارج كانت تنتهى بصراع مع رجال الدين، وتؤثر سلبا على مكانتهم، فتتأثر حركة الإصلاح نفسها سلبا. ويضاف لهذا تجدد رجال الكنيسة بدفع دماء جديدة لحركة الرهبنة والكهنوت، فأصبح لدى الكنيسة إدارة كنسية متطورة، ولديها الخبرات المتعددة والمناسبة.

مؤسسات الأقباط

وعلينا أن نفرق هنا بين مسألة الإصلاح الكنسى، ومسألة الملف القبطى وقضاياه الاجتماعية والثقافية والسياسية. حيث نرى أهمية تولى الملف القبطى من خلال مؤسسات قبطية غير كنيسة، ولا يعنى ذلك أن تكون هذه المؤسسات ضد الكنيسة، أو تدخل فى صراع معها، ولكن نرى أن القضايا التى يحتويها الشأن القبطى - أى التى تخص وضعية الأقباط كجماعة فرعية داخل أمتهم هى من القضايا العامة التى تخرج عن الدور الدينى للكنيسة.

وغياب دور كبار القبط يدفعنا للتأكيد على أهمية تأسيس وضع فاعل لقيادات الأقباط، بل نقول: أهمية وجود مؤسسات من شأنها أن تظهر قيادات للأقباط من رجال السياسة والعمل العام. ويلاحظ غياب الدور العام للجمعيات القبطية التى لم تعد تشهد بروز قيادات قبطية جديدة. فأصبح من الضرورى تجديد دور الجمعيات القبطية، والتى كان لها دور تاريخى مؤثر فى ما يخص الشأن القبطى. وربما يكون من الضرورى تأسيس جمعية أو جمعيات قبطية جديدة، تجمع نخبة الأقباط المشغولة بالعمل العام.

والهدف من إنشاء مؤسسة قبطية هو أولا تجميع القيادات القبطية وتنمية حوارها الداخلى، وأيضا تفاعل تلك القيادات مع جماهير الأقباط. وبهذا يمكن تجديد خطاب الموقف القبطى، والدعوة له بين

الأقباط. حتى تتبلور لدى الأقباط رؤية عن كيفية التعامل مع شأنهم الخاص والشأن العام. ثم يكون على تلك المؤسسة تولى القضايا القبطية التى تحتاج لمعالجة. وعندما تتولى مؤسسة أهلية ـ أو مؤسسات ـ الملف القبطى، يمكنها أن تتفاعل مع الأنشطة الأهلية الأخرى، والجماعات الثقافية أو السياسية، للوصول إلى تفاهمات حقيقية حول وحدة الأمة وتماسك جماعاتها.

الأمة لا الدولة

تمثلت أهم المشكلات التى أصابت الملف القبطى فى توجيه الحوار والمطالبات والاعتراض تجاه الدولة المصرية. فأصبح الملف القبطى شأنا بين الأقباط والدولة. ولقد كان للدولة دور فى هذا، ففى العديد من المواقف تعاملت الدولة مع الكنيسة بوصفها ممثلة للأقباط، وكان للكنيسة دور فى هذا أيضا عندما قبلت دور ممثل الأقباط، ومالت لتأكيد هذا الدور وحصره فى نطاقها. أما الأقباط فقد كان لجوؤهم الدينى للكنيسة يتوسع باستمرار ليصبح لجوءا شاملا.

والمشكلة هنا أن الكنيسة ـ كمؤسسة ـ تتعامل مع الدولة مباشرة، وحصرت أطراف الملف القبطى بينها وبين الدولة. وقد يرى البعض أن الدولة هى السلطة المطلقة، وهى التى تتسبب فى المشكلات أحيانا، أو

هى القادرة على حل المشكلات. والحقيقة أن وضع الأقباط التاريخى لا يتحدد من خلال موقفهم من الدولة أو موقف الدولة منهم، ولكن يتحدد من خلال وضعهم فى الجماعة المصرية، وبالتالى وضعهم داخل الأمة العربية. وأى مشكلات تمس وضع الأقباط، أو تؤثر على حياتهم، هى فى النهاية مشكلات ترتبط بأسس العيش المشترك، ولهذا فهى شأن بين الجماعة القبطية وكل مكونات الجماعة المصرية. وأسس العيش هى القيم الحاكمة لكل مصرى، والتى يتحدد على أساسها الرباط العضوى لكل المصريين معا. ورغم تفرد الدولة المصرية بالسلطة، إلا أن تأثيرها الثقافى والحضارى، بل نقول وتأثرها الاجتماعى محدود للغاية، بل نقول منعدما أحيانا. فالاتجاهات السائدة بين المصريين هى من صنع المؤسسات والجماعات والفعاليات الأهلية فى المقام الأول.

يضاف لذلك أن قيم وأسس العيش المشترك هى أساس الترابط بين جماعة الأقباط داخل جماعتهم المصرية. وهى مسألة حياتية فى الأساس، وليست مسألة تخص سلطة الدولة، أو مسألة تتحقق بالسلطة أساسا. وعندما نقول: إن بعض المشكلات القبطية تتسبب فيها الدولة، فالأقباط بحاجه لموقف عام للجماعة المصرية يؤكد حقوقهم الدينية، ومن خلال هذا الموقف تصبح الدولة فى تعسفها معادية للجماعة المصرية ككل، وليس فقط للجماعة القبطية. ومن الضرورى ملاحظة دور الدولة تجاه الأقباط، والذى تراوح بين التعسف والتودد بصورة كانت فى معظم

الحالات تخل بقيم التعايش وترسل رسائل خاطئة لكل الأطراف.

لكل هذا، نرى أننا نحتاج لمؤسسة أو مؤسسات قبطية تتفاعل مع مؤسسات الأمة، لتعيد تأسيس ما قد غاب من قيم وأسس العيش المشترك، ولتعيد مراجعة القواعد التى تحدد وحدة الجماعة المصرية، وتصون تميز جماعاتها الفرعية فى آن واحد. ولا نقصد من هذا عدم وجود أى دور للكنيسة فى هذا الشأن. فالكنيسة هى التى تربى الأجيال الجديدة وتحدد اتجاهاتهم، ويصبح دورها مركزيا فى تأصيل قيم العيش المشترك لدى شباب القبط. وكذلك نرى أهمية تكامل دور المؤسسات القبطية مع دور الكنيسة فى تأصيل العلاقة بين المؤسسات الدينية فى مصر، القبطية والإسلامية، والتى تؤصل دينيا لقيم العيش المشترك. لقد حان الوقت لعودة الحيوية لدور الأقباط فى مختلف المجالات، وحان الوقت للمبادرات القبطية الإيجابية، والتى تقوم أساسا على التفاعل المشترك مع كل مكونات الجماعة المصرية، فالفعل الحيوى النشط هو جزء من تأسيس قيم العيش المشترك.

* * *

خطاب الهوية القبطية بين العزلة والاندماج

ما هو الخطاب القبطى المعاصر؟ نقصد ما هو الموقف القبطى الشائع والسائد بين الأقباط اليوم فيما يخص الشأن القبطى الخاص، والشأن العام للجماعة المصرية؟ والواقع أن هناك صعوبة ما فى تحديد الخطاب القبطى السائد، أو حصر الخطابات القبطية عموما، وتتمثل هذه الصعوبة فى تعدد مستويات الخطاب، فهناك الخطاب العام، وهناك الخطاب الخاص والذى يدور بين الأقباط. وفى بعض الأحيان يكون هناك خطاب معلن، يخالف الخطاب الحقيقى. وتنبع تلك المشكلة من أن بعض الأفكار التى قد يشملها خطاب قبطى ما يعلم ضمنا أنها مرفوضة من غالبية المهتمين بالشأن العام، أو من الرأى العام. ولهذا أصبح الخطاب القبطى لغزا فى بعض الأحيان، ولكنه فى الحقيقة لغز على المتلقى من الخارج، وليس لغزا على المتابع من الداخل.

ونؤكد فى البداية سلبية ظاهرة تعدد الخطابات وتغيرها على حسب المتلقى، ولا ننفى دور المناخ العام فى التأثير على هذه الظاهرة. فإذا قلنا إن البعض يتبنى مطالب طائفية، فسنجد أنه غير قادر على إعلانها إلا من جماعات الأقباط فى المهجر، لأنه مطلب مرفوض من الأغلبية. وبالتالى فإن من يرى للدول الأجنبية دور فى حل المشكلة القبطية فلن يقول هذا، بل سيقول عكسه فى معظم الأحيان. ويبقى الخطاب القبطى فى المهجر - بوصفه خطابا غير متعدد، ومباشر المعنى والهدف. ولكن بعض ما يقال

من أقباط المهجر - أو بعضهم - يقال لنا من أقباط مصر. إنه لا يعبر إلا عن فئة قليلة.

ولقد وصلنا لمرحلة يستحيل معها تحديد الموقف السائد لدى الأقباط تحديدا عاما معلنا. وأصبحنا بذلك لا نستطيع رصد الخطابات المتنوعة للأقباط ومعرفة مدى حجمها وتأثيرها. فكيف نناقش الخطاب القبطى، بل نقول كيف يتجدد الخطاب القبطى؟ لهذا سنتناول بدائل الخطابات القبطية، ونرى فيها موقفا، وسنتناول المفردات المهمة والمؤثرة، والتى نرى أنها تحدد النتائج المستقبلية لمصير الجماعة المصرية، سواء كانت تعبر عن مجموعة كبيرة العدد أم لا، ولكنها فى النهاية تؤثر على صورة الأقباط، وتؤثر على وعيهم بذاتهم ووعى الآخرين بهم.

اختزال العام فى الخاص

نلاحظ فى العديد من المواقف أن الموقف القبطى انحصر فى القضايا التى تخص الأقباط، دون القضايا العامة التى تخص الجماعة المصرية ككل، والأمة العربية فى مجملها. وتلك فى تصورنا أول مشكلات الخطاب القبطى، لأنها حالة تؤدى لحصر الأقباط فى مشكلتهم، أيا كان حجم هذه المشكلة. ويلاحظ أن تمثيل الكنيسة للأقباط كان له تأثير فى هذا الشأن. فلا نتصور أن الكنيسة القبطية يمكن أن تطرح تصورا سياسيا عاما، فهى تطرح مشكلات الأقباط وتطالب بحلها. وبسبب تركز نشاط

الأقباط داخل الكنيسة، وتقلص نشاطهم العام، أصبح اهتمامهم مركزا فى القضايا التى تهتم بها الكنيسة.

يؤدى هذا إلى حصر الموقف السياسى السائد بين الأقباط فى القضايا الخاصة بهم، مما يؤثر على وعيهم العام بمشاريع التغيير والإصلاح السياسى. ويترتب على هذا أيضا عرض الخطاب القبطى لمشكلات الأقباط دون ربطها بالسياق العام المسبب لها أو المتوازى معها أو المصاحب لها. والحقيقة أن مشكلات أى جماعة فرعية من الجماعات المشكلة للجماعة المصرية سترتبط بالضرورة بأحوال الجماعة المصرية ككل، وسترتبط أيضا بمشكلات جماعات أخرى، أو بالأوضاع السياسية العامة. ولهذا أيضا نجد الخطاب القبطى يميل لوضع تصور عن الحلول المطلوبة للمشكلات القبطية دون ربطها بالحلول المطلوبة لحل مشكلات الجماعة المصرية عموما. ويترتب على ذلك فصل الخطاب القبطى للمشكلات التى تعترض حقوق الأقباط عن المشكلات التى ترتبط بفئات أو جماعات أخرى.

بهذا يكون الخطاب القبطى مستقلا ومنعزلا، ينادى بإصلاح أحوال القبط دون إصلاح أحوال الأمة، ويركز فى الدفاع عن حقوق الجماعة الخاصة، ولا يشترك فى الدفاع عن حقوق الآخرين. والحقيقة أن نظام الحقوق والواجبات داخل الجماعة المصرية يحتاج للعمل المشترك، ولخطاب يدافع عن كل الحقوق، وللجميع. كما أن الأقباط كجماعة

أصيلة فى مصر، تحتاج - ومن حقها - أن يكون الدفاع عن حقوقها همّا عاما. ولكن عليها أيضا أن تضع خطابها الخاص فى سياق الخطاب العام، وفى سياق الاهتمام بالشئون العامة. نقول بذلك، إن على الخطاب القبطى أن يخرج بالإطار الخاص إلى رحابة السياق العام، من حيث مضمونه، ومن حيث الجماعات المتفاعلة معه، والموجهة له.

الطائفية

من الأمور المهمة فى بعض الخطابات القبطية أنها أصبحت تميل للحل الطائفى. ويتمثل هذا الحل فى أمرين أساسيين. فمن ناحية نجد بعض الخطابات القبطية تؤدى إلى حصر النشاط القبطى فى داخل الجماعة القبطية، وداخل الكنيسة، ليصبح الأقباط بذلك جماعة منعزلة لها حياتها الخاصة، التى تمثل دوائر الانتماء والدفء الاجتماعى، وخارجها يكون مجال العمل وممارسة المهنة. وهذه أحد تبعات حصر دائرة الاهتمام فى الشأن الخاص، وهى أيضا أحد نتائج حصر النشاط القبطى داخل الكنيسة فقط، رغم تنوع وتعدد مجالات النشاط العام بين الاجتماعى والسياسى والثقافى والرياضى والفنى. وربما نجد المنتمين للكنيسة أو المتدينين على وجه الخصوص أقل نشاطا خارج الكنيسة. ورغم أن التدين لا يتعارض مع النشاط والعمل العام، إلا أن حالة التقوقع الحادثة لدى بعض الأقباط جعلت العام يتضاءل لحدود الخاص.

ومن الناحية الأخرى نجد بعض الرؤى التى تميل لفكرة التمثيل الطائفى للأقباط فى المجال السياسى، حيث يكون لهم حصة سياسية معينة تحمى وجودهم السياسى حسب هذه الرؤية. ويمكن أن نفهم لماذا تتوجه معظم الخطابات القبطية للدولة، فهى مالكة السلطة والمتفردة بها، وعليها أن تجد حلا للتواجد القبطى السياسى. وربما لا يطالب البعض بنظام النسب، لكنه يقترب منه عندما يرى أهمية الحفاظ على حد أدنى من الوجود السياسى للأقباط. والمشكلة هنا أن السياسة تمارس فى مجالها، ولا يمكن أن تكون مطلبا يقدم من الكنيسة للدولة. والتواجد القبطى فى المجال السياسى مسئولية رجال السياسة الأقباط، ويمارس من خلال دورهم السياسى، ومن خلال دورهم القيادى للأقباط، وتأثيرهم فى الشئون القبطية الخاصة. وكل هذا لا يحدث الآن بعد أن غابت القيادات القبطية عن ساحة العمل الأهلى والعمل السياسى، لحد كبير.

خلاصة القول، إن الحل الطائفى الذى يطل علينا يحصر وجود الأقباط فى جماعة فرعية منعزلة، تمثلها الكنيسة، وتنشط داخل مؤسساتها الكنسية، وتمثل داخل السياق العام من خلال قواعد للتمثيل النسبى. والحقيقة أن الدور التاريخى للأقباط أكبر من هذا بكثير، وهذا الحل الطائفى ينتقص من الجماعة القبطية، ويؤثر سلبا على تفاعلها مع أمتها. وإذا رأى البعض أن الوضع الطائفى يحمى حقوق الأقباط، فعليه

أن يعرف أنه يؤثر على موضعهم ودورهم، والحقوق تتحقق من الانتماء والالتزام بالواجبات العامة، وما نريده للأقباط هو دورهم وتأثيرهم فى معارك الأمة ومشاريع نهضتها. وهو ما يحققه الخطاب الذى يجعل واجبات الأقباط تواكب حقوقهم، وموقفهم من القضايا الخاصة يرتبط بموقفهم من القضايا العامة.

خطاب الهوية

عندما نتكلم عن خطاب الاندماج القبطى الذى ندعو له، سيكون علينا مواجهة التباس الهوية فى المسألة القبطية. ونعلم مدى حساسية تلك النقطة، وأن الضمنى فيها أكثر من المعلن، ولكن هذا لا يمنع أن نطرح بدائلها المؤثرة، أيا كان نصيب كل بديل من الشعبية بين الأقباط. وخطاب الهوية الأول، ونراه الأكثر تطرفا، يرى أن الأقباط هم المصريون، والمسلمين هم العرب، ويرى بالتالى أن الحضارة المصرية هى الحضارة القبطية والتى لا ينتمى لها إلا الأقباط، أما الحضارة العربية فهى الحضارة الإسلامية، والتى ينتمى لها المسلمون، وهم الذين جاءوا مع الغزو العربى لمصر. وتلك الرؤية فى الواقع لا تقدم تفسيرا للتاريخ الذى نعرفه، وفى الوقت نفسه تقدم المشكلة القبطية فى صورة لا تقبل الحل. فهى تجعل من الأقباط أمة مستقلة، لا تربطها الحضارة بمحيطها المصرى أو العربى.

ونرى أن هذه الرؤية لا تعنى فى النهاية إلا محاولة الفصل بين الجماعة

القبطية وما حولها، وجعلها جماعة منفصلة عن كل المنطقة المحيطة بها. ونعلم بالطبع أنها القلة، وهنا نؤكد أنها قلة تتكلم عن دولة قبطية أو تتكلم عن تحرير مصر من الغازى العربى المسلم، وكلها كلمات لا تتعامل مع الواقع، وتنفصل عن المنطق والسياق العام. ولكن مشكلة القول بأن الأقباط هم المصريون، دون المسلمين، تؤدى فى الواقع إلى تأكيد الجماعة المنعزلة، والتى تحاول حماية نفسها من الثقافة المحيطة بها، ويترتب على ذلك الحل الطائفى، والتجمع داخل المؤسسة الكنسية، وتحول الشأن الخاص إلى الشأن الوحيد للجماعة القبطية. ويترتب على ذلك أيضا المطالبة بالتدخل الخارجى، بعد أن فصلت الجماعة نفسها عن خارجها، فأصبح التدخل الخارجى فى مواجهة الآخر المختلف حضاريا ودينيا وثقافيا، أى المختلف كليا.

ومن جانب آخر، يطرح البعض تصور أن الأقباط هم أصل الجماعة المصرية، وأن المسلمون هم من الأقباط أو من العرب الذين اندمجوا فى الجماعة المصرية. ويؤكد هذا الاتجاه على انتماء الأقباط والمسلمين فى مصر إلى الحضارة المصرية، ولكنه يؤكد على انفصال الحضارة المصرية عن الحضارة العربية أو الإسلامية. والحقيقة أن فريقا من المثقفين المصريين يردد هذه المقولات. والمشكلة فى هذا الطرح أن يكون طرحا قبطيا، أى طرحا يعبر عن جماعة تختلف فى عقيدتها الدينية. أما أن يطرح شعار المصرية فى مواجهة العربية والإسلامية كطرح سياسى،

فشأنه شأن كل الأطروحات السياسية التى يكون الحكم فيها لجمهور الأمة. نقصد من ذلك، إلا يكون تأمين وضع الأقباط بفصل مصر عن محيطها، وأن يكون تحقيق حقوق الأقباط بفصل المسلمين عن أمتهم. وكأن حق جماعة لا يتحقق إلا بنزع حق جماعة أخرى.

وعلينا أن نؤكد أن الخطاب الذى يؤكد على الانتماء المصرى لضرب الانتماء العربى والإسلامى هو فى الواقع ضد التاريخ والوضع الجغرافى، وضد الخريطة الحضارية للبشرية. فكل دولة من دول العالم تنتمى إلى مشترك جغرافى حضارى، أى تنتمى إلى منطقة جغرافية بينها ترابط مكانى وتاريخى وحضارى. ومصر فى القلب من العالمين العربى والإسلامى، ويربطها بأمتها الكبرى رباط التاريخ والجغرافية والحضارة، بل نقول أيضا: إن على أقباط مصر إدراك روابطهم بالمسيحيين العرب، وهى كروابطهم بكل العرب. وفى تصورى أننا ـ أقباط مصر ـ جذر للثقافة المصرية، وأحد أعمدة الحضارة العربية والإسلامية، وأعتقد أن لنا دورا مهما فى منطقتنا وداخل جماعتنا المصرية، وأمتنا العربية والإسلامية.

***

الأقباط وتكريس نموذج أهل الذمة

نتصور أن القرن العشرين كان موعدا لتجديد أسس الجماعة المصرية، وتجديد أسس الاندماج بين المسلمين والأقباط. ولكن جاء القرن الحادى

والعشرون، ولم يتحقق التجديد. ثم جاءت التحديات الخارجية الراهنة، والمتمثلة فى الاستعمار الحضارى الغربى، لتكون مناسبة أخرى مهمة لتجديد الموقف الموحد للجماعة المصرية وللأمة العربية والإسلامية. لذا نرى أهمية تجديد الخطاب القبطى، وإعادة النظر فى الملف القبطى بما يناسب المرحلة التاريخية الراهنة، التى نرى أنها مناسبة فارقة فى العلاقات بين الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، وللجماعات القطرية المشكِّلة للأمة العربية، وبالتالى المشكِّلة للأمة الإسلامية. نقصد من هذا أننا أمام مرحلة تاريخية تؤسس لما بعدها، وتمثل فرصة تاريخية لتحديد أسس التعايش، والنضال المشترك لكل مكونات أمتنا، وبالتالى تمثل فرصة تاريخية لتأسيس مرحلة تاريخية جديدة لنهضتنا الحضارية.

انتهاء مرحلة أهل الذمة

نرى اختصارا، أن أهل الذمة تعنى جماعة من الأمة تختلف فى عقيدتها، وتكون ذمتها فى يد الحاكم المسلم، عليه أن يحفظ مصالحها ويحمى عقيدتها، ويصون حقها فى ممارسة الشعائر الدينية. وارتبط هذا الوضع بالفترات التالية للفتح العربى، كما ارتبط بعدم اشتراك الجماعات الدينية غير المسلمة فى حروب الفتح العربى الإسلامى، وعدم اشتراكها فى ما اعتبر حروبا للدفاع عن الإسلام. ولقد أكدت الوقائع التاريخية انتهاء عهد الذمة باندماج جميع الجماعات معا فى النضال ضد الحملات

الصليبية، وضد الاستعمار الحديث، وكذلك فى اندماج الكل فى صنع الحضارة الإسلامية، ولا ننسى الإسهام المسيحى العربى فى الشعر والنثر والعلوم واللغة وغيرها. وبهذا أصبحت العلاقات بين جماعات الأمة تتجاوز عهد الذمة، وتدخل بنا فى عهد الترابط العضوى، حيث أصبح الجميع أعضاء فى أمة واحدة، وارتبطت الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، وللأمة العربية الإسلامية بروابط عضوية.

لهذا نرى تجديد رؤيتنا للملف القبطى من هذه الزاوية، ونعلم بالطبع أن الأقباط يرفضون فكرة أهل الذمة، ولكننا نحتاج لمواقف قبطية تؤكد على دور الأقباط كجماعة عضوية، وتنفى دورهم كجماعة على الحاكم حمايتها. وهذا يتطلب دورا قبطيا مؤثرا فى معارك الداخل والخارج، أى معارك الإصلاح والتغيير الداخلى، ومعارك مواجهة الهجمة الاستعمارية الحضارية الخارجية. والتاريخ يعرفنا بأن أوضاع أى جماعة تتحدد من خلال دورها، ومن خلال التعايش داخل انتمائها الأكبر، والنضال المشترك مع أبناء أمتها. فلا يجب علينا من ناحية أن نرفض فكرة أهل الذمة، ثم من ناحية أخرى نتصرف بطريقة تجعل الجماعة القبطية محصورة فى اهتماماتها، وتحاول تحقيق الحماية لوضعها. فصيانة حقوق الجماعة الفرعية وحمايتها من قبل الحاكم أو الدولة، مع انعزالها وبُعدها عن قضايا المصير المشترك يجعلها أهل ذمة، وإن نادت بغير ذلك. أما الاندماج العضوى للجماعة الفرعية فى معارك الأمة هو الذى يؤسس العضوية الكاملة.

والمرحلة التاريخية الراهنة ـ بما تشمله من عدوان خارجى يستهدف قيم الأمة، وتقاليدها وعاداتها، ويستهدف المسيحى مثل المسلم، وما تشمله من حالة تراجع حضارى واحتياج شديد للتغيير والنهضة ـ تمثل فرصة تاريخية لتأسيس العضوية الكاملة لكل جماعات الأمة، من خلال النضال والبناء المشترك، لتأسيس مرحلة حضارية جديدة. وسيتأتى ذلك من خلال خطاب قبطى يطرح تصورات لمستقبل الأمة، ويشارك تصورات الآخرين، ويتوزع بين تيارات الأمة، ويعتبر ترتيب أوضاعه الخاصة جزءا لا يتجزأ من ترتيب أوضاع الأمة كلها. وهو ما يتطلب تأكيدا عمليا إيجابيا على انتماء الأقباط للحضارة العربية الإسلامية، والتى تمثل امتدادا للحضارة المصرية الفرعونية والقبطية، والتى تقوم على القيم الأساسية التى تنظم حياة المسلم والمسيحى فى حياتنا الراهنة.

ونريد هنا التأكيد على الارتباط العضوى بالانتماء لحضارة واحدة، فكل الدعاوى التى تحاول فصل الأقباط عن الحضارة العربية الإسلامية تفصلهم أيضا عن المعارك الراهنة، وتعيدهم من حيث لا تريد إلى أوضاع أهل الذمة، القائمة على فكرة حماية جماعة مختلفة، اندماجها منقوص، وعضويتها غير كاملة. ولا نعنى بهذا أنه ليس من حق الأقباط أن تكون لهم خصوصياتهم عن المسلمين، فكونهم جماعة فرعية يعنى أنها تتميز بقدر من الخصوصيات، ولكنها تندمج بأقدار مع أمتها. وكلما أدرك الأقباط توحدهم الحضارى مع العرب والمسلمين، أدى ذلك إلى تحقيق الاندماج العملى، والمحقق للعضوية الكاملة.

طرق علاج الفرقة

بهذه الرؤية يمكن أن نتناول سبل حل المشكلات التى يواجهها الأقباط ـ أو غيرهم من شرائح الأمة ـ بنظرة مختلفة. فالجماعة العضوية تؤكد حقوقها من خلال تأدية واجباتها، ويكون لها دورها فى كل معارك العدل وترتيب الحقوق للجميع. وبهذا يتم تداول المشكلات القبطية بوصفها شأنا عاما يخص الأمة، وليست شأنا يخص الأقباط فى مواجهة السلطة، أو يخص الأقباط وحدهم وبمعزل عن قضايا الأمة الأخرى. وبالطبع يعنى هذا عدم جواز تدويل المشكلة القبطية، فالتدويل ينفى العضوية الكاملة للأقباط فى أمتهم، بل يؤكد على انفصال الجماعة عن أمتها لدرجة تجعلها تلجأ للحماية من السلطة أو من الخارج.

يؤدى هذا بالضرورة إلى رؤية حل المشكلات القبطية بنفس المنطق الذى يتم به تناول المشكلات العامة. فعندما يطالب البعض بالتدخل الأجنبى، نفهم من هذا أنه يطالب بالتدخل من فى المساحة المحيطة بالجماعة، ولكن الجماعة العضوية تعرف أن التدخل من خارجها يعنى التدخل فى شئونها، فلا يوجد حدود بين الجماعة العضوية والجماعات المشكِّلة لانتمائها العام. وبنفس المعنى وعندما يطالب بعض الأقباط بالحل العلمانى، ونفهم منه المطالبة بعلمنة الدولة والنظام السياسى، مع احتفاظ الأقباط بتدينهم وكنيستهم، فإن ذلك يعنى النظر للأقباط كجماعة منفصلة تطالب بتغيير خارجها بأسلوب يختلف عن تأسيسها

لوضعها الخاص. ولهذا يمكنا أن نفهم موقف القبطى المنتمى للنخبة العلمانية، والذى يؤمن بعلمنة الحياة المصرية كلها، بما فيها الشأن الدينى المسيحى والإسلامى، وهو بهذا ينادى بالتحديث طبقا للمشروع الغربى، ويتسق مع نفسه ومع المسلمين المنتمين لنفس هذا المشروع. ولكن فكرة علمنة الدولة المصرية، وما لذلك من تأثير على مجمل الوضع الإسلامى، وعلى دور الإسلام فى حياة المسلمين، مع التأكيد على تدين الجماعة القبطية، هو مرة أخرى نوع من الانفصال، ونقض لعهد العضوية الكاملة.

ونقصد من هذا أن العضوية الكاملة للجماعة القبطية، والتى تتأسس عليها الواجبات والحقوق تؤدى إلى تصور متكامل لمصير الأمة، والجماعة جزء منه، وتؤدى أيضا إلى توزع الأقباط على مختلف الأنشطة العامة، ومختلف التيارات السياسية. وفى كل الحالات تتوحد رؤية القبطى لأمته ورؤيته لجماعته فى الأسس والتوجه السياسى. وبهذا نتصور أن تكون أغلبية الأقباط سياسيا مع أغلبية المسلمين، وتكون أقلية الأقباط مع أقلية المسلمين سياسيا. أو على الأقل لا نتصور أن تكون أغلبية الأقباط مع أقلية المسلمين، وأقليتهم مع أغلبية المسلمين سياسيا. فالاندماج والعضوية الكاملة، وتأسيس أوضاع الأمة والجماعة - أى الانتماء الفرعى والانتماء العام - على نفس الأسس سيجعل الأغلبية فى اتجاه واحد، مسلميها ومسيحييها. أما الرؤية التى تفصل الأوضاع

الداخلية للجماعة القبطية عن الأوضاع الخارجية التى تخص الأمة فهى الرؤية التى ستجعل أغلبية الأقباط مع أقلية المسلمين سياسيا، فى معارك المستقبل والمصير.

وبهذه الصورة تكون القيم الحاكمة لعلاقات الأقباط داخل جماعتهم هى التى تحكم علاقتهم بالجماعة المصرية ككل. وتصبح قيم التعايش واحدة بين المسلمين أو بين الأقباط، أو بين المسلمين والأقباط. وبهذا يتأسس الوضع الحضارى المتماسك، والذى يحمى الأمة، ويصد العدوان الخارجى، ويؤسس لمشروع النهضة.

مشكلات الأقباط

بهذا يمكن أن ننظر لمشكلات الأقباط بنظرة جديدة، وهى فى جزء منها ترتبط بالدولة والسلطة الحاكمة، وخاصة مسألة بناء الكنائس. والحقيقة أن التدخل الإدارى المتعسف أضر كثيرا بشئون الأقباط الكنسية. ولهذا تحتاج الأمة كلها لمراجعة التدخل الإدارى فى الشئون الأهلية، ومنها الشئون الدينية، وتؤسس لوضع مشترك بين أبناء الأمة يطالب بحرية النشاط الدينى والأهلى. ويؤسس حرية الأمة على الحد من قدرة الدولة على التدخل الإدارى فى النشاط الأهلى والدينى.

أما الجانب الآخر من مشكلات الأقباط فيرتبط فى تصورنا بسيادة مناخ التعصب بين المصريين عموما. وبالطبع نؤكد أن تعصب الأكثر

عددا يؤثر سلبا على الأقل عددا، أما تعصب الأقل عددا فيكون قليل التأثير. وعلينا أن نعترف أن المشكلة الأساسية التى تواجه الأقباط هى تزايد حدة التعصب لديهم ولدى المسلمين، بما أصبح يؤدى إلى تعرض الأقباط لعدد من المشكلات. ومن الطبيعى أن نطالب بمواجهة ظاهرة التعصب، ونؤكد أن الحل الأنسب لها يتحقق من خلال التعايش المشترك والنضال المشترك، فالتعصب نتاج تكون وجهات نظر عن الآخر غير صحيحة، وتلك التصورات الخاطئة تنمو فى مناخ الانعزال، وتتأيد بحجم التباعد بين الجماعات. والتقارب والتعايش والعمل المشترك يقضى على التصورات الخاطئة، لتكتشف كل جماعة أو فئة أنها ليست على عداوة مع غيرها من مكونات الأمة، بل إن مصلحتها مع مصلحة الجميع. وبهذا يتأكد أن تأسيس العضوية الكاملة هو أيضا أساس مهم لمواجهة حالة الفُرقة والانعزال، ومواجهة التصورات الدافعة للتعصب.

وعلينا التأكيد على أن الاندماج والعضوية الكاملة تحارب كل أمراض الانعزال، وليس فقط التعصب، فهى تحارب مرضا مهما آخر وهو الرؤية الخاطئة للمشكلات. ونرى فى بعض الأحيان أن تغير أوضاع المشكلات التى يواجهها الأقباط لا يتبعه شعور مماثل له لدى الأقباط، بل أحيانا ما تتحسن أوضاع التعايش بين الأقباط والمسلمين، أو يتحسن موقف الدولة من مشكلات الأقباط، ونرى أن شعور الأقباط بمشكلاتهم يتزايد. والعزلة تؤدى إلى تزايد الشعور بعدم الأمان، وتوقع التعرض لمخاطر من قبل الآخرين، خاصة بالنسبة للجماعات الأقل عددا.

وأخيرا قد يرى البعض أن على الأكثرية من المسلمين مسئولية تأسيس العضوية الكاملة والنضال المشترك، لكن الواقع يؤكد أهمية أن تحدد كل فئة خطابها وموقفها، وعلى الكل مسئولية المبادرة، وللمبادر فى الكثير من الأحيان فضل التأسيس. وفى كل الأحيان نرى أن الظرف مناسب، ونعتقد أن ضياع الفرصة خطأ تاريخى، وأن التأسيس الغلط سيؤدى إلى إهدار فرص الحاضر، وترتيب أوضاع المستقبل.

* * *